

# قفزات تاريخية للريال والدولار واليورو أمام الجنيه □□ حكومة عاجزة تترك المصريين يدفعون ثمن هشاشة سوق الصرف



الأحد 8 مارس 2026 10:00 م

كشفت قفزة الريال السعودي والدولار واليورو أمام الجنيه المصري، في بداية تعاملات الأحد 8 مارس 2026، حجم الارتباك الذي أصاب سوق الصرف، وفشل الحكومة في إقناع السوق بأنها تملك أدوات حقيقية لامتنصاص الصدمة □□

البيانات المتاحة لأسعار البنوك أظهرت صعود الدولار إلى نحو 52.01 جنيه للشراء و52.11 جنيه للبيع لدى البنك المركزي، والريال السعودي إلى نحو 13.85 جنيه للشراء و13.89 جنيه للبيع، واليورو إلى نحو 60.05 جنيه للشراء و60.56 جنيه للبيع، بعد أن كانت المستويات في 5 مارس أقل بوضوح، ما يعني أن السوق تحرك بعنف خلال أيام قليلة، لا بفعل "التوترات الخارجية" فقط، بل لأن الاقتصاد المصري نفسه بات شديد الهشاشة أمام أي هزة جديدة □□

المشكلة هنا ليست في ارتفاع عملة أجنبية أو اثنتين، بل في أن كل صدمة إقليمية تعيد كشف العيب نفسه: حكومة تعتمد على التدفقات السريعة، وتدير سوق النقد برد فعل متأخر، ثم تطلب من المواطنين تحمل النتيجة □□ رئيس الوزراء مصطفى مدبولي ترأس في 3 مارس اجتماعاً لبحث سيناريوهات التعامل مع تداعيات الحرب، وأكد وجود خطة مع البنك المركزي لتوفير العملة الأجنبية للسلع الأساسية والوقود ومستلزمات الإنتاج □□ لكن ما حدث في سوق الصرف بعد ذلك يقول إن الخطة، إن وجدت، لم تمنع الجنيه من التراجع الحاد □□

## قفزة العملات تكشف أن الجنيه أضعف مما تعترف به الحكومة

في نهاية تعاملات الخميس 5 مارس، كانت الأسعار في بعض البنوك تدور حول 50.09 جنيه للدولار للشراء و50.19 جنيه للبيع، و13.33 جنيه للريال للشراء و13.38 جنيه للبيع، و58 جنيهًا لليورو للشراء و58.47 جنيهًا للبيع □□ بحلول الأحد 8 مارس، قفزت الأسعار إلى نطاق أعلى بكثير، بما يعكس زيادة تقارب 2 جنيه للدولار، ونحو نصف جنيه للريال، وما يزيد على جنيهين لليورو □□ هذه ليست حركة عادية في سوق مستقرة، بل إشارة إلى أن الثقة في الجنيه تتآكل بسرعة مع كل موجة توتر □□

الخطاب الرسمي يحاول تفسير ما جرى باعتباره نتيجة طبيعية لحرب إقليمية واضطراب عالمي □□ هذا صحيح جزئيًا فقط □□ فالتقلب الخارجي موجود، لكن أثره في مصر يتضخم لأن البنية النقدية نفسها ضعيفة □□ تقرير "مدى مصر" أوضح أن الاقتصاد المصري يعتمد بدرجة كبيرة على الأموال الساخنة وعلى مصادر خارجية حساسة مثل الغاز الإسرائيلي، وأن خروج هذه التدفقات انعكس بسرعة على سعر الصرف □□ التقرير نقل عن محللين ماليين أن أكثر من 1.4 مليار دولار خرجت من السوق خلال 8 أيام، مع تجاوز الخروج في يوم واحد حاجز 1 مليار دولار، وهي أرقام تفسر لماذا انزل الجنيه بسرعة □□

الخبير المصرفي محمد عبد العال قال إن السوق المصرية تواجه مسارين: استقرار محدود مع تقلبات متقطعة، أو تصعيد شامل يضغط على الجنيه بسبب خروج الأموال الساخنة نحو الملاذات الآمنة □□ وأضاف أن الاحتياطات ومرونة سعر الصرف قد تساعدان على امتصاص الصدمة، لكن لجنة السياسة النقدية قد تضطر إلى رفع الفائدة إذا تفاقم الضغوط التضخمية بفعل الشحن والطاقة □□ كلام عبد العال مهم، لكنه يكشف بدوره أن ما تسميه الحكومة "مرونة" ليس إنجازاً بحد ذاته، بل اعتراف بأن الجنيه سيترك ليتلقى الضربة □□

## الحكومة تراهن على الأموال الساخنة ثم تفاجأ بهروبها

الأزمة الحالية أعادت فضح نموذج اقتصادي فشل أكثر من مرة ثم عادت السلطة إليه كأنه حل □□ مصر لا تزال، رغم كل الكلام عن الإصلاح، شديدة الاعتماد على استثمارات المحافظ في أدوات الدين □□ وهذا النوع من الأموال لا يبني اقتصادًا ولا يخلق استقرارًا طويل الأجل، بل يدخل سريعًا ويخرج أسرع عند أول إشارة خطر □□ "مدى مصر" ذكرت أن خروج هذه التدفقات يضغط مباشرة على الاحتياطات وسوق الصرف،

وأن استمرار النزيف قد يدفع الدولار إلى ما بين 51 و52 جنيهاً، وهو ما بات قريباً جداً من الأسعار الفعلية الحالية

الخبير الاقتصادي محمد فؤاد قدّم قراءة أكثر تفصيلاً، فقال إن الأسواق شهدت ارتفاعاً في تكلفة التأمين على المخاطر السيادية، واتساعاً في الفجوة بين السعر الفوري للجنيه وتسعييره الآجل، صحيح أنه أشار إلى أن التحركات لم تصل بعد إلى مستوى الذعر الكامل أو الانسحاب الجماعي، لكن مجرد اتساع هذه الفجوة يعني أن السوق ترى مخاطر أعلى مما تقوله الحكومة في بياناتها المطمئنة، وهذا في حد ذاته إدانة لسياسة اقتصادية تعيش على المسكنات وتؤجل جذور الأزمة

ورغم ذلك، واصلت الحكومة نفي وجود أزمة عملة أجنبية، مدبولي قال في 3 مارس إن مصر لا تواجه أزمة نقد أجنبي، وإن الغاز والكهرباء سيظلان مستقرين، لكن السوق ردت عملياً على هذا النفي، فحين يرتفع الدولار بنحو 2 جنية خلال أيام، ويقفز الريال واليورو بهذا الشكل، يصبح السؤال ليس ما إذا كانت هناك أزمة، بل لماذا تصر السلطة على إنكارها بينما يراها الناس في شاشات البنوك وأسعار السلع

### من حرب الخارج إلى فاتورة الداخل: المواطن هو من يدفع

ارتفاع الدولار لا يبقى داخل شاشات البنوك، أثره ينتقل فوراً إلى الأسعار، واللاستيراد، والوقود، والنقل، والأدوية، وكل ما يعتمد على مكون أجنبي، كما أن ارتفاع الريال السعودي يحمل دلالة خاصة في السوق المصرية، لأنه يضغط على تكاليف السفر والتحويلات والالتزامات المرتبطة بالمملكة، في وقت تتآكل فيه القدرة الشرائية أصلاً، أما صعود اليورو فيضيف عبئاً جديداً على الواردات الأوروبية وعلى الشركات التي تعتمد على سلع وسيطة ومعدات من منطقة اليورو

الخبير في النقل البحري الكابتن عمرو قطاية حذر من تأثير مباشر على حركة الشحن، وقال إن الخطوط الملاحية العالمية بدأت إعادة تقييم مساراتها، مع تراجع ملحوظ في مرور ناقلات النفط والغاز وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين التي قد تقفز بنسبة تصل إلى 50% في فترات الذروة، وأضاف أن هذا يضغط على قناة السويس والموانئ، ويزيد العبء على الاقتصاد المحلي، وعندما تجتمع هذه الضغوط مع تراجع الجنيه، فإن النتيجة الحتمية هي موجة غلاء جديدة تدفعها الأسر المصرية من جيوبها

وأخيراً فإن ما جرى في سوق الصرف يوم الأحد 8 مارس 2026 لم يكن حادثاً مالياً عابراً، بل إنذاراً جديداً بفشل الإدارة الاقتصادية للحكومة، السلطة التي بشرت الناس بالاستقرار تركت الجنيه عارياً أمام أول صدمة كبيرة، ثم عادت تتحدث عن الاحتياطات والخطط والسيناريوهات، لكن السوق قال كلمته سريعاً: الدولار صعد، والريال صعد، واليورو صعد، والجنيه تراجع، والمواطن، كالعادة، هو الحلقة الأضعف في اقتصاد تحكمه سلطة بارعة في تبرير الأزمات، وعاجزة عن منعها